



متطلبات تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة بعض الدول العربية

Requirements for Enhancing Financial Inclusion – Study of some Arab countries

ياسمينه إبراهيم سالم*، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة (الجزائر)،

y.brahimsalem@centre-univ-mila.dz

هاجر يحيى، جامعة سطيف 1 (الجزائر)، hadjer.yahia@univ-setif.dz

تاريخ الإرسال: 2021/05/10	تاريخ القبول: 2021/05/31	تاريخ النشر: 2021/06/30	المؤلف المرسل: ياسمينه إبراهيم سالم
---------------------------	--------------------------	-------------------------	-------------------------------------

الملخص:

أصبح للشمول المالي أهمية كبيرة في معالجة الواقع الاقتصادي الجزائري، لما له من تأثير على الوضع المعيشي والحد من الفوارق الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. تم التطرق في الجانب النظري من الورقة البحثية إلى تعريف الشمول المالي وتبيان خصائصه وإبراز مبادئه وأدواته، كما سلط الضوء على أهم متطلبات نجاحه. عرض الجانب التطبيقي أهم الخطوات التي قامت بها بعض الدول العربية لتحقيق انتشاره وتوسعه؛ للاستفادة من تجاربها. توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يحتاج إلى العديد من العوامل التي تدفعه للنجاح، وأنه ينبغي أن يبنى على استراتيجية واضحة ودقيقة وشاملة، وليس مجرد شعارات وأفكار مدفوعة سياسيا، أو مجرد واقع لا بد من قبوله.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الجزائر، الدول العربية.

Abstract :

Financial inclusion has become of great importance in addressing the Algerian economic reality, due to its impact on the standard of living and reducing social disparities that aim to achieve social justice. The theoretical side of the research paper addressed the definition of financial inclusion and its characteristics; it also highlighted its most important principles and tools, to get to detail the requirements for its success. The empirical side presented the most important steps taken by some Arab countries, to achieve its spread and expansion, in order to benefit from their experiences.

The study found that financial inclusion needs many factors that drive it to succeed, and that it should be based on a clear, accurate and comprehensive strategy, not just slogans and politically driven ideas, or just a reality that must be accepted.

Keywords: Financial Inclusion, Algeria, Arab countries.

* المؤلف المرسل: ياسمينه إبراهيم سالم

1. مقدمة:

تحول اهتمام الكثير من متخذي القرارات وصانعي السياسات نحو الشمول المالي لتحقيق العدالة المالية وتسهيل وصول الخدمات والمنتجات المالية لكل من يرغب فيها؛ غير أن هذا الاهتمام يحتاج للكثير من العوامل الدافعة؛ بحيث لا يكون الشمول المالي شعاراً فقط، وإنما يبنى على أساس استراتيجية شاملة وواضحة ومدروسة من كل الجوانب، لتحقيق النجاح للتجربة وضمان استمراريتها وتلافي الوقوع في أخطاء تنجر عنها نتائج عكسية وذات آثار سلبية.

رغم أن الدول العربية قد سجلت توسعا في الشمول المالي؛ حسب الإحصاءات الصادرة عن البنك الدولي؛ إلا أنها لازالت تسجل أدنى المستويات بالمقارنة مع دول العالم. وبالنسبة للجزائر فإنها بعيدة كل البعد عما حققته بعض الدول العربية لحد الآن، زيادة على ذلك فإن الباحث حول واقع الشمول المالي في الجزائر لا يصل إلى الأرقام والإحصاءات المسجلة بخصوصه، وإلا يصل إلى بيانات قديمة بعض الشيء.

1.1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الورقة البحثية من أنها تقوم بتسليط الضوء على أهمية الشمول المالي، كما أن هذه الورقة تقدم تلخيصاً لمختلف متطلبات ومحددات تعميمه لتحقيق الأهداف المرجوة منه، بالإضافة إلى تحليل بعض الإحصاءات والأرقام المرتبطة بالشمول المالي لبعض الدول العربية.

1.2. أهداف الدراسة:

تهدف الورقة البحثية إلى تحليل تجارب بعض الدول العربية للاستفادة منها في واقع الاقتصاد الجزائري، والاعتماد على مكاسبها وتلافي أخطائها، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع الجزائري، وتعديل الآليات بما يتناسب مع طبيعة الاقتصاد الوطني.

وذلك من خلال الأهداف:

- ✓ توصيف الشمول المالي وذكر أهم أهدافه ومقوماته؛
- ✓ إبراز مختلف المتطلبات التي تسهم في دفع وتيرة انتشار الشمول المالي؛
- ✓ تحليل بعض أرقام ومؤشرات الشمول المالي في بعض الدول العربية مقارنة بمؤشرات أخرى؛
- ✓ ذكر أهم الخطوات التي قامت بها بعض الدول العربية لزيادة مستويات الشمول المالي بها.

2. مدخل للتعريف بالشمول المالي:

أصبح الشمول المالي يمثل أولوية بالنسبة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية عبر أنحاء العالم؛ حيث يُعدّ عاملاً هاماً من عوامل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسيتم التطرق فيما يلي إلى نشأة وتعريف الشمول المالي وأهم خصائصه وأبعاده وأهدافه.

1.2. نشأة وتطور الشمول المالي:

تجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين التحلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة إليها، أو لأسباب ثقافية و/أو عقائدية، وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها. سيتم من خلال الجدول الموالي عرض أهم المحطات التي مر بها استخدام مصطلح الشمول المالي:

الجدول 01: نشأة وتطور استخدام مصطلح الشمول المالي

السنة	أهم الملامح والسمات
1993	- ظهور مصطلح الشمول المالي لأول مرة في دراسة "ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا؛ تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية.
1999	- استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة.
2008	- ازدياد الاهتمام بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية؛ حيث التزمت الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي؛ من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح؛ - حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة بتكلفة منخفضة؛ - تبني مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية؛ - اعتبار البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع الفئات إليها ركيزة أمن أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك؛ - إنشاء مؤشر عالمي يعرف بالاشتمال المالي العالمي (Findex Global) لأكثر من 140 دولة حول العالم؛ - تم إنشاء تحالف من أجل الشمول المالي (AFL)
2013	- إطلاق مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة؛ - إطلاق العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (عبد الله، 2016، صفحة 15)؛ (عبد الغفور السامرائي، 2018، صفحة 9).

ازدادت أهمية الشمول المالي في الآونة الأخيرة لينتج تحالفات أكثر ومؤسسات ومنظمات تسهم في ضمان انتشار أوسع له، وبالأخص في الدول النامية والدول السائرة في طريق النمو.

2.2. تعريف الشمول المالي:

يُعرف الشمول المالي وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD على أنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المناسبين، وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة؛ من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (دردور و حركات، جويلية 2020، صفحة 74).

يُعرّف اتحاد المصارف العربيّة الشّمول المالي على أنّه: "مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمّشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسميّة وابتكار خدمات مالية ملائمة وتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسميّة مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف. والشمول المالي لا يتحقق من دون التشقيف المالي، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته" (اتحاد المصارف العربية، مارس 2017).

يُعرّف البنك الدوليّ الشّمول المالي في تقريره الصادر سنة 2014 على أنّه: "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية" (The World Bank, 2014, page 15).

وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشاريّة لمساعدة الفقراء، يعكس الشّمول المالي الحالة التي يكون فيها الأفراد؛ بمن فيهم ذوي الدخل المنخفض، ومنظّمات الأعمال بما فيها الصّغيرة أو محدودة النشاط، يتمتّعون بحريّة الولوج واستعمال كامل أنواع الخدمات المالية الرسميّة (المدفوعات، التحويلات، الادّخار، القروض والتأمينات)، والمقدّمة ضمن طريقة مسؤولة ومستدامة... (CGAP & Arab Monetary, January 2017, page 1).

وفيما يلي جدول لرؤى مختلفة للشمول المالي:

الجدول 02: رؤى مختلفة للشمول المالي من أجل مكافحة الفقر

عناصر المقارنة	الشمول المالي عبر المالية المصغرة (القنوات الرسميّة التقليديّة)	الشمول المالي عبر أهداف التنمية المستدامة
الرؤية	جزء من رؤية المجموعة الدوليّة لمكافحة الفقر عبر الإفراض المصغّر	جزء من الرؤية العالميّة الهادفة لتحسين الحياة على الأرض (جودة الحياة)
الهدف	توفير الخدمات الماليّة للفقراء بهدف مكافحة الفقر	توفير الخدمات الماليّة لجميع الأفراد، بما في ذلك أصحاب الدّخول المنخفضة
نوعية المنتجات	منتجات وخدمات شموليّة محدّدة لخفض حدّة الفقر	تمويل التنمية الشّاملة المستدامة لضمان جودة الحياة وتقليص عدم المساواة وتحقيق الاستدامة البيئية من خلال منتجات مستدامة
الجهات المستهدفة	الفقراء	الفئات المهمّشة والمستبعدة ماليًا، بما فيها فئة الفقراء

المصدر: (عماني، حمدوش، و كيحلي، 2020، صفحة 29).

ومما سبق، يتّضح أنّ الشمول المالي يُميّزه السّمات التالية (بولجبال و حاكمي، جوان 2019، صفحة 26):

- الأمان عند التعامل بالمنتجات الماليّة؛
- تقديم الخدمات المالية بأسعار معقولة، لأن الفئة المستهدفة من الشمول المالي هم الفقراء خاصّة؛
- جودة الخدمات والمنتجات الماليّة، والاستجابة لأذواق وتفضيلات العملاء المستهدفين.

3.2. أبعاد الشمول المالي:

تطور مفهوم الشمول المالي خلال العقد الماضي ليشمل ثلاثة أبعاد رئيسية:

- 1.3.2. الوصول للخدمات المالية: هي القدرة على استخدام الخدمات المالية من قبل المؤسسات الرسمية، وتتطلب الوصول لمستويات معينة بهدف تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: التكلفة والقرب من النقاط المصرفية: الفروع وأجهزة الصراف الآلي وغيرها).
- ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية سواء في تقارير وغيرها.

- مؤشرات قياس بُعد الوصول للخدمات المالية (العباس، رسول، و بسياسة، ديسمبر 2019، صفحة 215-218):
- ✓ عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
 - ✓ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم²؛
 - ✓ حسابات النقود الإلكترونية؛
 - ✓ مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
 - ✓ النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.
- 2.3.2. استخدام الخدمات المالية: هي مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة من قبل مؤسسات القطاع المصرفي.

إن تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى تواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

- مؤشرات قياس بُعد استخدام الخدمات المالية (عجوز، مارس 2017، صفحة 13):
- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم/ كحساب ائتمان منتظم؛
 - ✓ عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين؛
 - ✓ عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد/ معاملات الدفع عبر الهاتف؛
 - ✓ نسبة البالغين الذين يستخدمون حساباً بنكياً بشكل متواتر/ الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
 - ✓ نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛
 - ✓ نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية/ لديها قروض قائمة.
- 3.3.2. جودة الخدمات المالية: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بُعد الجودة تحد في حد ذاته؛ حيث انتقل مفهوم الشمول المالي إلى اهتمام الدول النامية، فكان لا بد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وهو بُعد غير واضح؛ حيث توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل: التكلفة، وعي

المستهلك، فعالية آلية التعويض، خدمات حماية المستهلك والكفالة المالية، شفافية المنافسة؛ إضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل: ثقة المستهلك.

- مؤشرات قياس بُعد الجودة الخدمات المالية: تتمثل فيما يلي (سيد اعمر و دحمان، مارس 2020، صفحة 67):

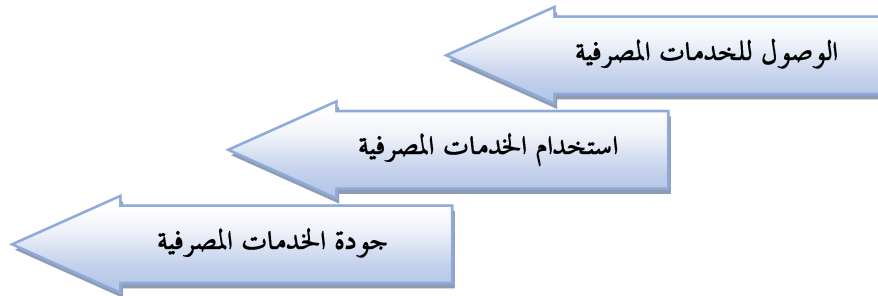
✓ القدرة على تحمل التكاليف؛ الراحة والسهولة؛

✓ الشفافية؛ التثقيف المالي؛ حماية المستهلك؛

✓ المديونية، والعوائق الائتمانية.

وفيما يلي مخطط مبسط لأبعاد الشمول المالي.

الشكل 01: أبعاد الشمول المالي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق.

كلما استخدمت عدة مؤشرات، لكل بعد من الأبعاد الثلاثة في القياس كانت النتائج أقرب للواقع.

4.2. أهداف الشمول المالي:

يمكن إيجاز أهم أهداف الشمول المالي في النقاط التالية (صباغ و غرزي، 2020، صفحة 517):

- تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية؛ من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي؛
- نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى؛ من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة؛
- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية؛ من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص، وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

5.2. متطلبات تحقيق الشمول المالي:

لكي تُحقق أية دولة الشمول المالي، لا بدّ من (حمدوش، أبريل 2020، صفحة 14-15):

- وضع أطر تنظيمية ومؤسسية ورقابية سليمة من قبل الحكومة، والعمل على تطويرها، ودعم توفير المعلومات واعتماد تدابير مباشرة؛ كتقديم الإعانات وفرض شروط إلزامية تضمن تحقيق الشمول المالي؛
- بناء استراتيجيات وطنية تعمل على تحديد الفجوة بين الطلب والعرض وتوفير بنية مالية تحتية؛
- تحسين وتطوير الاتصالات وتبادل المعلومات؛ من خلال التوسع في تقديم الخدمات الرقمية؛
- العمل على ربط المناطق الريفية بشبكة الإنترنت وتعزيز التثقيف المالي؛
- إجراء دراسة عن الخدمات المالية الموجودة، وإذا ما كانت مناسبة للمستهلك؛ وهي أول خطوة تستطيع الدولة وضع أهدافها لترفع بها مستوى الشمول المالي، وهو ما يتطلب مشاركة جهات كثيرة في الدولة؛
- حماية المستهلك من أجل تزويد ثقة الشعب في القطاع المصرفي والمالي (ضيف، جوان 2020، صفحة 477).

6.2. مبادئ مجموعة العشرين للشمول المالي:

تم حصرها في تسع مبادئ أساسية مثلة في الجدول:

الجدول 03: مبادئ الشمول المالي

المعرفة	الحماية	القيادة
التناسب	التمكين من أسباب القوة	التنوع
إطار العمل	التعاون	الابتكار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (اتحاد المصارف العربية، مارس 2017).

تهدف المبادئ إلى المساعدة في تهيئة بيئة تنظيمية وبيئة خاصة بالسياسات الداعمة للشمول المالي.

3. متطلبات قيام ونجاح الشمول المالي:

قبل اتخاذ الشمول المالي عنوانا لسياسة أو إجراءات لابد من أخذ العديد من العوامل الدافعة له بعين الاعتبار، ذلك أن مثل هذه العوامل قد تسهم في نجاح أو فشل تجربة الشمول المالي في الجزائر، ومن بين العوامل البالغة الأثر نذكر (عبد المنعم و زايدي، جوان 2020، صفحة 9-21):

1.3. تنوع هيكل القطاع المصرفي وشموليته:

يسمح تنوع هيكل القطاع المصرفي بتوسيع دائرة المنتجات المالية وتنوعها؛ ما يخلق منافسة تسمح بالوصول إلى منتجات مالية مقبولة السعر تحقق انتشارا سريعا.

شهدت الدول المدروسة (البحرين، الكويت، السعودية، لبنان، فلسطين، السودان، المغرب)، من حيث ملكية البنوك (وطنية وأجنبية)، زيادة ملموسة وتواجدا ملحوظا للبنوك الأجنبية؛ حيث تمثل البنوك الأجنبية نحو 39% من إجمالي البنوك العاملة في هذه الدول. والشكل الموالي يوضح هيكل ملكية البنوك ومؤشرات الشمول المالي (أنظر الملحق رقم 01).

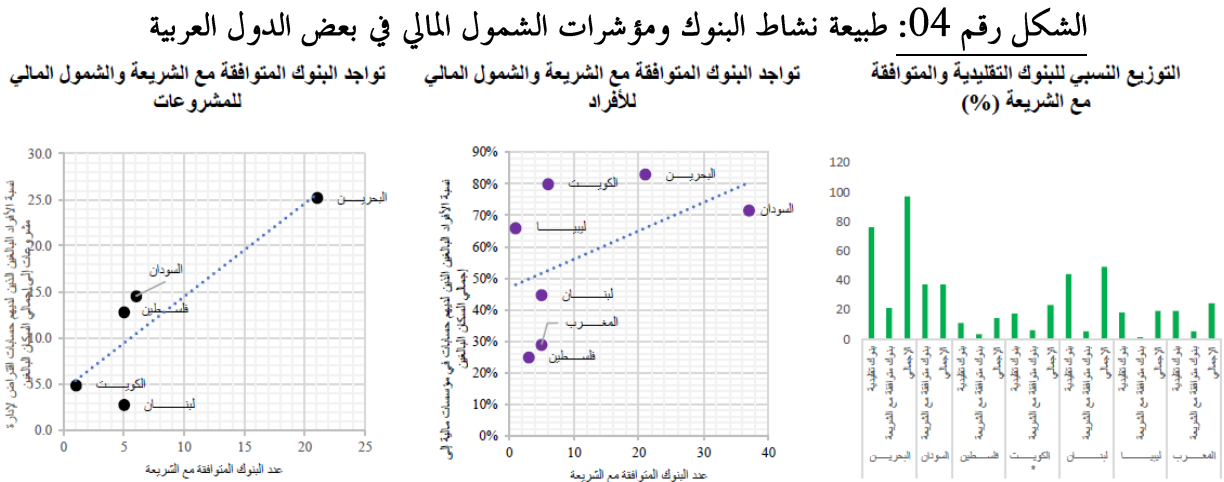
المصدر: (عبد المنعم و زايدى، جوان 2020، صفحة 11).

من خلال الشكل البياني، يلاحظ ازدياد الأهمية النسبية للبنوك الخاصة لخمس دول من الدول الثمانية وهي: البحرين، السودان، السعودية، الكويت، لبنان. أرفق هذا الارتفاع ازدياد في مؤشرات الشمول المالي سواء تعلق الأمر بالأفراد أو الشركات. تجدر الإشارة إلى أن البحرين سجلت أعلى مستويات للشمول المالي بسبب سيطرة البنوك الخاصة وكذا البنوك الأجنبية على السوق.

تنوع السوق بين آليات التمويل التقليدية وآليات التمويل الإسلامية يسمح بتغطية أكبر حصة ممكنة للسوق وجذب المتعاملين جميعهم حسب ميولهم التمويلي.

في الشكل أدناه، تعد البنوك المتوافقة مع الشريعة ذات أهمية بالغة في سبع دول عربية؛ حيث تفوق حصتها 15% من مجمل الأصول المصرفية. كما تعتبر مؤسسات الصيرفة الإسلامية في كل من السعودية والإمارات ذات أهمية عالمية باستثنائها لنحو 20.4% و 9.3% من أصول الصناعة على مستوى العالم.

وفيما يلي مخطط يوضح طبيعة نشاط البنوك مع مؤشرات الشمول المالي لكل دولة (انظر الملحق رقم 02).



المصدر: (عبد المنعم و زايدى، جوان 2020، صفحة 12).

تتوزع البنوك في الدول بين من تقدم خدمات مصرفية تقليدية وأخرى تقدم خدمات تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وبما يمثل نحو 20% أو أكثر من إجمالي البنوك العاملة في هذه الدول. تسجل نسبة البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أعلى مستوياتها في السودان (100%)؛ حيث تعمل الدولة وفقاً لنظام مصرفي متوافق بالكامل مع الشريعة، يليها الكويت بنسبة 26%، والبحرين بنسبة 22%، ونحو 21% في كل من المغرب وفلسطين.

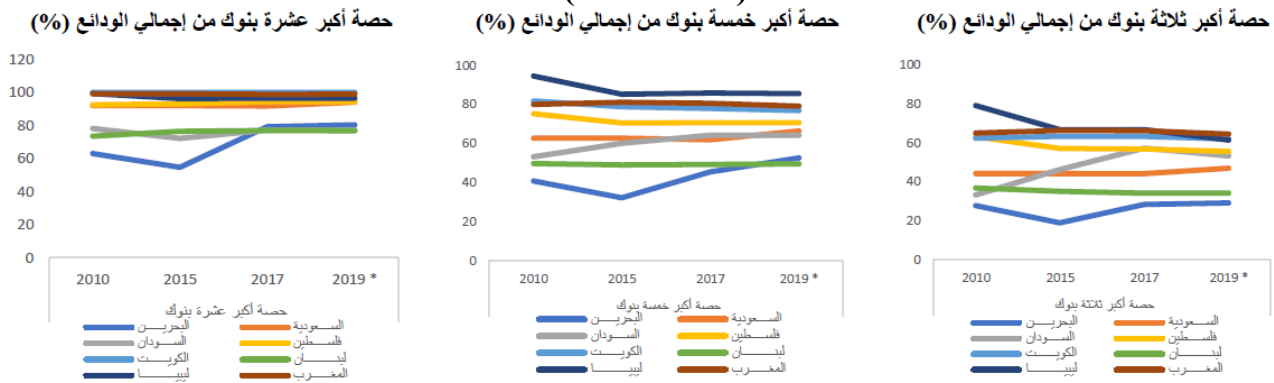
صاحب هذا زيادة في مستويات الشمول المالي للأفراد والشركات لكل الدول سابقة الذكر.

2.3. مدى التركيز المصرفي:

تمثل مؤشرات التركيز حصة أكبر ثلاثة وخمسة وعشرة أكبر بنوك من إجمالي الودائع والتسهيلات المصرفية التي تم الحصول عليها.

وفيما يلي شكل يوضح تطور مؤشرات التركيز المصرفي (انظر البيانات في الملحق رقم 04).

الشكل رقم 05: تطور مؤشرات التركيز المصرفي (حصة أكبر ثلاثة وخمسة وعشرة بنوك من إجمالي الودائع) (2010-2019)

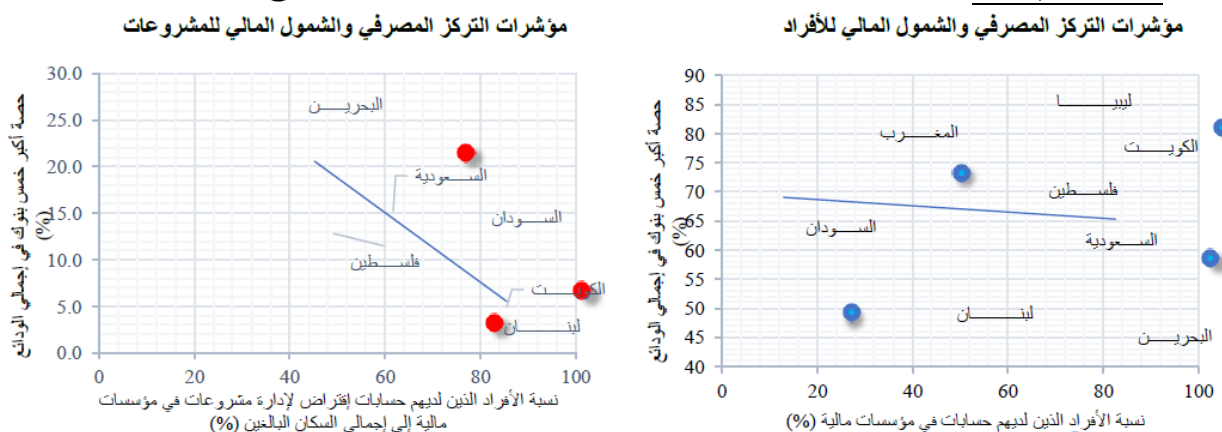


المصدر: (عبد المنعم و زايد، جوان 2020، صفحة 13).

يتضح من الشكل انخفاض مؤشر التركيز المصرفي ممثلاً بحصة أكبر ثلاثة بنوك من إجمالي الودائع المصرفية في أربع دول وهي: فلسطين، الكويت، لبنان، المغرب؛ وذلك ما بين عامي 2010 و 2019؛ ما يعني تحرك هيكل الأسواق نحو مستويات أعلى من المنافسة خلال تلك الفترة، نتيجة الإصلاحات التي قامت بها السلطات الإشرافية للدول. تتراوح نسبة التركيز السابقة في عام 2019 ما بين 29% في البحرين (أعلى مستوى تنافسية) و 64% في المغرب.

بالنسبة لحصة أكبر خمسة بنوك من الودائع المصرفية شهدت ارتفاعاً لجميع الدول ما عدا فلسطين، وتراوح بين 50% في لبنان ونحو 85% في الكويت. كذلك الأمر بالنسبة لحصة أكبر عشرة بنوك، فقد ارتفعت لنفس الفترة ما عدا المغرب وليبيا، وتراوح بين 77% لأقل مستوى مسجل في لبنان و 100%. وفيما يلي مخطط يوضح مؤشرات التركيز المصرفي والشمول المالي.

الشكل رقم 06: علاقة التركيز المصرفي (حصة أكبر خمس بنوك من إجمالي الودائع) بالشمول المالي

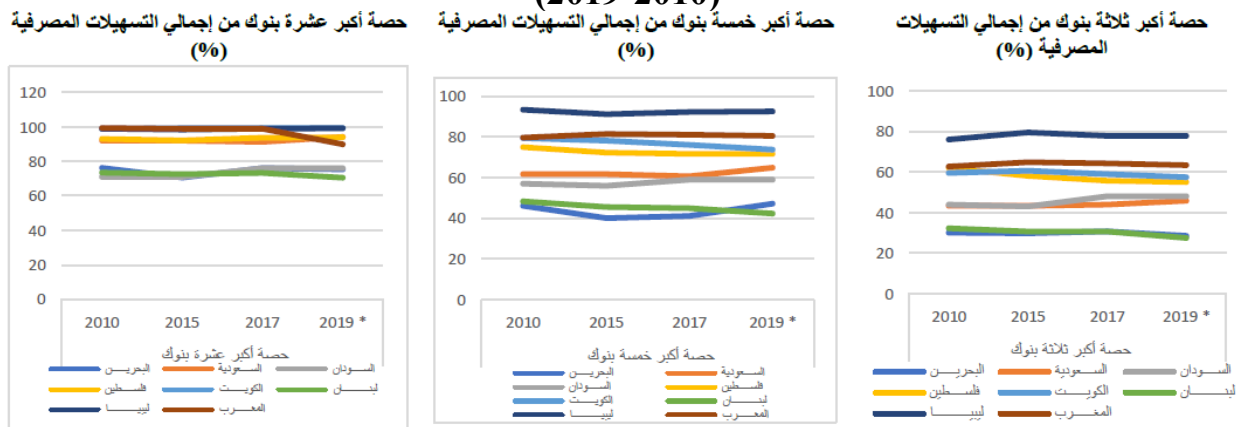


المصدر: (عبد المنعم و زايد، جوان 2020، صفحة 14).

على مستوى العلاقة بين مؤشرات التركيز المصرفي ومؤشرات الشمول المالي، يلاحظ أن الدول التي شهدت مستويات أقل من التركيز المصرفي (مستويات أعلى من المنافسة)، سجلت مستويات أعلى من الشمول المالي للأفراد، وبدرجة أكبر للشمول المالي بالنسبة لأصحاب المشاريع، وجاءت على رأسها البحرين بنسبة 82.6% شمول مالي للأفراد ونسبة 25.2% شمول مالي لأصحاب المشاريع. وفيما يلي مخطط لواقع مؤشرات التركيز المالي التي تستند إل حصة أكبر ثلاثة وخمسة وعشرة بنوك من إجمالي التسهيلات المصرفية (انظر للبيانات في الملحق رقم 05).

الشكل رقم 07: تطور مؤشرات التركيز المصرفي لحصة أكبر ثلاثة وخمسة وعشرة بنوك من إجمالي التسهيلات المصرفية

(2010-2019)



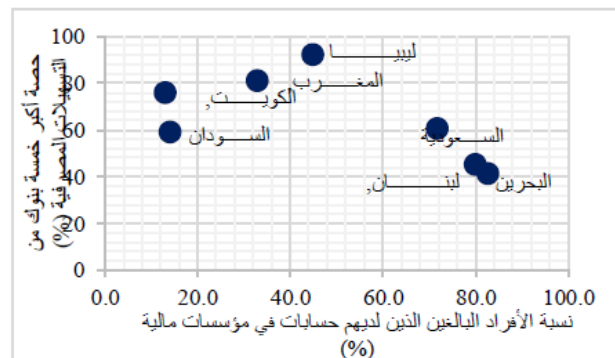
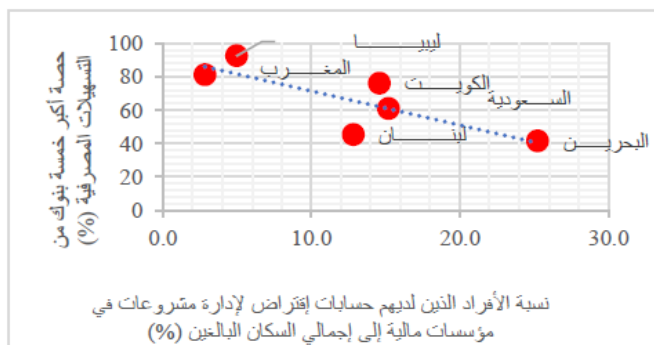
المصدر: (عبد المنعم و زايدي، جوان 2020، صفحة 14).

سجل البيان تسجيل تحسن في مستويات المنافسة المصرفية خلال الفترة 2010-2019، من خلال انخفاض نسبة التركيز المصرفي (الحصة أكبر ثلاثة بنوك من إجمالي التسهيلات البنكية)، لتسجل لبنان أقل مستوى بـ 27.4% والبحرين 28.4% (أي أدنى نسبة تركيز ومن ثم أعلى مستوى منافسة)، و 78% في ليبيا (أي أعلى مستوى تركيز وأقل مستوى منافسة). كذلك الأمر بالنسبة لنسبة حصة أكبر خمسة وعشرة بنوك من إجمالي التسهيلات البنكية، فقد شهدت انخفاضاً؛ ما يعني تحسناً في مستوى المنافسة المصرفية. وفيما يلي مخطط لعلاقة نسب التركيز السابقة بمؤشرات الشمول المالي.

الشكل رقم 08: علاقة التركيز المصرفي بالشمول المالي

مؤشرات التركيز المصرفي للتسهيلات الائتمانية والشمول المالي للمشروعات

مؤشرات التركيز المصرفي للتسهيلات الائتمانية والشمول المالي للأفراد



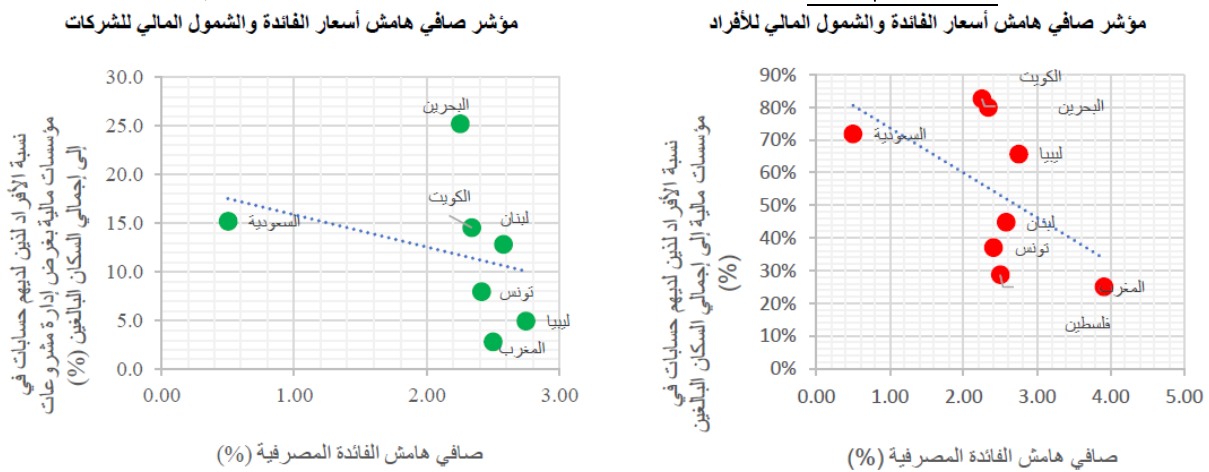
المصدر: (عبد المنعم و زايدى، جوان 2020، صفحة 15).

ساهم التحسن المسجل في مستويات المنافسة المصرفية في عدد من الدول العربية في زيادة مستويات النفاذ للتمويل من قبل الأفراد والشركات؛ حيث سجلت الدول ذات المستويات الأقل للتركز المصرفي مستويات أعلى من الشمول المالي سواء للأفراد أو الشركات، على رأسها كل من البحرين ولبنان والسعودية.

3.3. تسعير الخدمات المالية والمصرفية:

يعتبر مؤشر صافي هامش سعر الفائدة من أهم المؤشرات التي تعبر عن مستويات المنافسة في السوق المصرفية. فكلما انخفض دل ذلك على مستويات أكبر من المنافسة ومن ثم تحسن الشمول المالي (أي علاقة عكسية بين صافي هامش الفائدة والشمول المالي)، ولا يمنع ذلك وجود محددات أخرى للتسعير مثل: تبني ممارسات التسعير العادل. وفيما يلي مخطط لتطور مؤشرات سلوك التسعير وارتباطه بمؤشرات الشمول المالي.

الشكل رقم 09: تطور مؤشرات سلوك التسعير ومؤشرات الشمول المالي



المصدر: (عبد المنعم و زايدى، جوان 2020، صفحة 16).

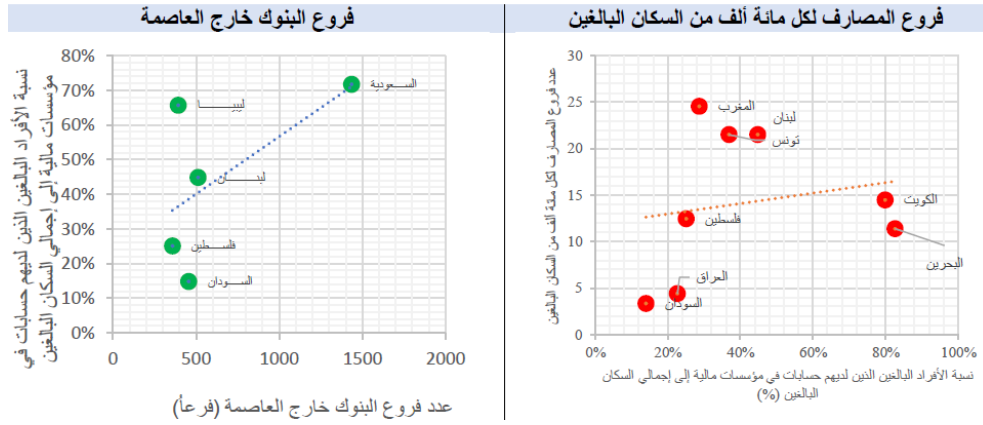
على مستوى الدول العربية، يتضح أن الدول التي سجلت أقل مستويات لصافي هامش أسعار الفائدة اتسمت لمستويات أعلى للشمول المالي للأفراد والشركات، جاء على رأس الدول السعودية بأقل هامش 50.0%. في الجزائر يعد تسعير المنتجات المصرفية تحديا خصوصا في الآونة الأخيرة وبخصوص المنتجات الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي مثلت تسعيراتها الحالية مفاجئة لدى الجمهور.

4.3. البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي:

يحتاج الشمول المالي إلى بنية تحتية معززة له، بما يشمل أنظمة الدفع الكفؤة وشبكات المؤسسات المالية وأجهزة الصراف الآلي ووحدات الدفع. كما يشمل ذلك أيضا بنية رقمية مساندة لنشر الخدمات المالية في الأماكن النائية من خلال الأنظمة التقنية التي تساعد المواطنين على النفاذ بسهولة ويسر للخدمات المالية عبر الأنترنت والهاتف النقال. هناك

عدد من المؤشرات للتنوع المصرفي منها: عدد فروع البنوك الإجمالي وتوزيعها داخل وخارج العاصمة، وكذلك مدى انتشار أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع. والمخطط الموالي لمؤشري التنوع المصرفي والشمول المالي:

الشكل رقم 10: التنوع المصرفي ومؤشر الشمول المالي في بعض الدول العربية



المصدر: (عبد المنعم و زايدي، جوان 2020، صفحة 21).

تشير المؤشرات إلى الدور الكبير الذي تلعبه البنية التحتية في زيادة مستويات الشمول المالي، خاصة فيما يتعلق بعدد فروع البنوك خارج العاصمة؛ حيث تصدرت السعودية المجموعة بعدد فروع يصل إلى 1435 فرعاً عام 2019، ما ساعد على زيادة مستويات الشمول المالي للأفراد وأصحاب المشاريع لتصل إلى 72% و15% على التوالي.

في لبنان مثلاً، لا تزال الخدمات الرقمية (الهاتف المحمول والإنترنت) منخفضة نسبياً (أقل من 10% من السكان البالغين) (مبادرة الشمول المالي FIARI، 2020، صفحة 7).

5.3. مدى تطور القطاع المالي:

تتسم أغلبية اقتصادات الدول العربية بمهيمنة القطاع المصرفي ومحدودية دور المؤسسات المالية الأخرى، مثل: سوق الأوراق المالية، شركات التأمين، جمعيات الادخار... يساهم تنوع المؤسسات المالية واتساع نطاقها في زيادة فرص اتساع نطاق النمو الاقتصادي والشمول المالي. يعتبر تشجيع شركات التقنيات المالية الحديثة أحد أهم التوجهات الحديثة لزيادة مستويات الشمول المالي بما يساعد على التوسع في تقديم الخدمات المالية وخفض كلفتها وضمان تنوعها بما يلائم احتياجات المتعاملين المختلفين. وفيما يلي مخطط لمدى التطور المالي وارتباطه بمؤشر الشمول المالي.

الشكل رقم 11: مدى التطور المالي ومؤشر الشمول المالي في بعض الدول العربية

التطور المالي (عدد شركات التقنيات المالية الحديثة) (2019)

نسبة الشمول المالي للأفراد	عدد شركات التقنيات المالية	
25	5	فلسطين
80	1711	الكويت
66	4	ليبيا
29	14	المغرب

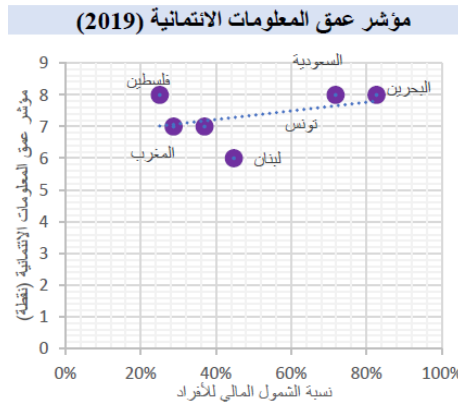
المصدر: (عبد المنعم و زايدى، جوان 2020، صفحة 21).

شهدت بعض الدول العربية اتجاهها من قبل السلطات الإشرافية إلى إصدار تراخيص لشركات التقنيات المالية لتبدأ بتقديم خدماتها للمتعاملين لاسيما في مجال الدفع الرقمي، وهو ما ساعد على ارتفاع عدد هذه الشركات ليصل إلى 1711 في الكويت و 14 بالمغرب ونحو 5 شركات في فلسطين و 4 في ليبيا. من بين هذه الدول سجلت الكويت ذات النصيب الأكبر من عدد شركات التقنيات المالية الحديثة أعلى مستوى للشمول المالي للأفراد وأصحاب المشاريع.

6.3. توافر المتطلبات الداعمة للشمول المالي:

يعتمد نجاح جهود الشمول المالي على توفر عدد من المقومات الرئيسة من بينها توفر أنظمة كفؤة للدفع، ونظم للاستعلام الائتماني، ونظم الإقراض المضمون، وسجلات الأصول؛ حيث تساعد هذه الأنظمة على زيادة مستويات نفاذ الأفراد وأصحاب المشروعات للتمويل والخدمات المصرفية، وتسهل وصول هذه الخدمات لجميع الفئات. وفيما يلي مخطط بياني لمؤشر عمق البيانات المالية ونسبة الشمول المالي للأفراد.

الشكل رقم 12: مؤشر عمق المعلومات الائتمانية ومؤشر الشمول المالي في بعض الدول العربية



المصدر: (عبد المنعم و زايدى، جوان 2020، صفحة 21).

سجلت كل من البحرين والسعودية أعلى مستوى لمؤشر عمق المعلومات الائتمانية على مستوى دول المجموعة وهو ما ساعدهما على تسجيل مستويات مرتفعة من الشمول المالي للأفراد بلغت 83% و 72% على التوالي.

باشر البنك الدولي عام 2019 تبني برامج في العديد من الدول العربية لتسريع التحول إلى الاقتصاد الرقمي وتوسيع نطاق المعونة الفنية والحلول المالية القائمة... وغيرها، ومن أمثلة ذلك (مبادرة الشمول المالي FIARI، 2020، صفحة 8):

✓ مشروع الهوية الرقمية في المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية؛ حيث يقدم البنك خدمات استشارية بشأن تطوير التقنيات المالية الحديثة؛

✓ تنفيذ "المشروع المبتكر للمشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة"، والذي يهدف إلى دعم ريادة الأعمال وزيادة وصول الشركات الناشئة إلى التمويل في المملكة الأردنية الهاشمية، إضافة إلى "مشروع تطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتعزيز النمو الشامل"؛

✓ يدعم البنك الدولي في الأردن رقمنة المدفوعات الحكومية من خلال مشروع الشباب والتقنيات والوظائف وصندوق المساعدة الوطني لرقمنة مدفوعات الضمان الاجتماعي من خلال المحافظ الإلكترونية والحسابات المصرفية؛

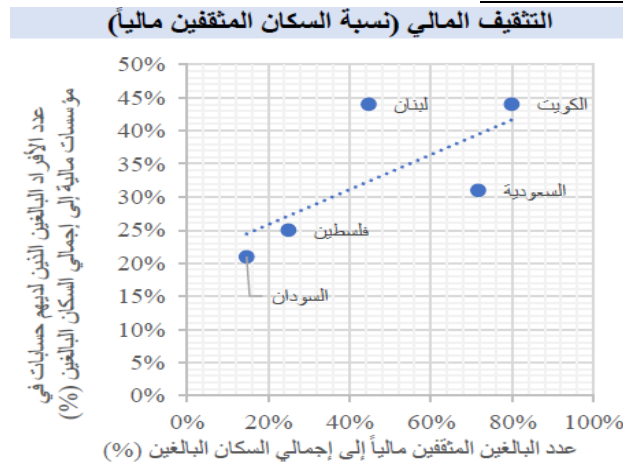
✓ مشروع الاقتصاد الرقمي في الجمهورية اللبنانية، ويرتبط بخدمات استشارية فيما يتعلق بالمدفوعات والبنية التحتية والعمليات وتنظيم التحويلات النقدية الرقمية الطارئة.

بالنسبة للجزائر فهي في احتياج كبير لرقمنة الحسابات والمدفوعات وتقليص استخدام السيولة النقدية، وتعويضها بالبطاقات الرقمية ووسائل الدفع المتعددة وتعميم استخدامها في جميع المؤسسات والمتاجر وغيرها.

7.3. مستوى الثقافة المالية للمجتمع:

يعتبر التثقيف المالي أحد العناصر الداعمة للشمول المالي في ضوء أهميته في زيادة مستويات النفاذ الآمن للخدمات المالية من قبل الفئات المستهدفة، وما يلاحظ في الجزائر هو ضعف هذا المؤشر بشكل كبير وغياب الشفافية التي قللت من الثقة لدى المواطنين في الجهاز المصرفي والمالي. وفيما يلي مخطط بياني لمؤشري التثقيف المالي والشمول المالي.

الشكل رقم 13: دور مؤشر أداء الأعمال في تحقيق الشمول المالي



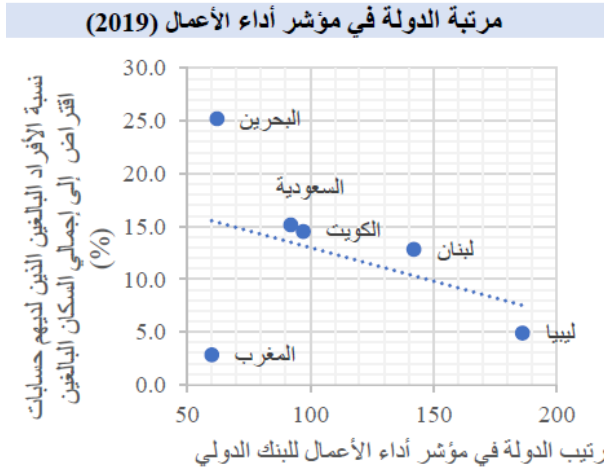
المصدر: (عبد المنعم و زايد، جوان 2020، صفحة 21)

تصدرت الكويت ولبنان دول المجموعة بأعلى مستوى للتثقيف المالي؛ حيث بلغت نسبة السكان المثقفين مالياً نحو 44% من السكان، وهذا ما انعكس إيجاباً على مستويات الشمول المالي للأفراد؛ حيث بلغت 80% و 45% على التوالي.

8.3. بيئة الأعمال:

إن تهيئة بيئة الأعمال لتكون مرنة، بما يخدم ويشجع المؤسسات المالية لتقديم منتجاتها وخدماتها لجمهور عريض من المتعاملين الاقتصاديين، يقوي ويدعم مستويات الشمول المالي، وفي الجزائر لابد من القضاء على المشبطات والعقبات التي تواجه المتعاملين الماليين لتطوير أعمالهم ومشاريعهم. وفيما يلي مخطط يبرز دور مؤشر أداء الأعمال للبنك الدولي في تحسين مستويات الشمول المالي.

الشكل رقم 14: دور مؤشر أداء الأعمال في تحقيق الشمول المالي



المصدر: (عبد المنعم و زايدي، جوان 2020، صفحة 21)

شهدت الدول التي سجلت مرتبة متقدمة في مؤشر أداء الأعمال مستويات أعلى من الشمول المالي بالنسبة للمؤسسات وهذا بالنسبة للبحرين والسعودية والكويت.

تمثل المحددات الثمانية السابقة الذكر أهم المتطلبات التي لابد من الارتكاز عليها لبناء استراتيجية للشمول المالي تكون قوية وواضحة المعالم، وعلى الجزائر ألا تهمل مثل هذه العناصر المؤثرة بشكل بالغ على السياسات المعتمدة في نشر الشمول المالي وضمان نجاحته الاقتصادية.

4. الجهود المبذولة لزيادة مستويات الشمول المالي في الدول العربية:

قامت العديد من الدول العربية بإصلاحات كثيرة، ونفذت العديد من السياسات في سبيل نشر مفهوم الشمول المالي وزيادة مستوياته، نذكر من بينها:

1.4. جهود دول الخليج:

تتميز الخدمات المالية والمصرفية في دول الخليج بانتشارها واستخدامها أحدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات عبر الهاتف المحمول والإنترنت؛ حيث (حمدوش، أبريل 2020، صفحة 10-11):

- سعت دولة الإمارات لتحقيق مفهوم الشمول المالي؛ من خلال نظام حماية الأجور الذي أقره البنك المركزي، والسّماح لشركات الصّرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يُمكنها التّعامل مع البنوك (بطاقات مسبقة الدّفع للفئات غير المشمولة ماليًا)، إضافة لتطبيق نظام المدفوعات الرّقمية والمحافظ الإلكترونيّة؛
- أمّا في دولة قطر، فقد تمّ تشكيل لجنة الاستراتيجية الوطنيّة للشمول والتّثقيف المالي عام 2015، والتي وضعت خطة عمل وآلية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنيّة على عدّة مراحل تتضمن إجراء دراسة للوضع الحالي، وتحديد الفجوات والاحتياجات ومدى شموليّة الخدمات والمنتجات الماليّة، وتعمل اللّجنة على تعزيز وحماية حقوق المستهلكين الخدمات الماليّة، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على الادّخار والاستثمار بطريقة سليمة؛
- وفي السّعودية، تشمل استراتيجية مؤسّسة النقد العربي السّعودي (ساما) أربعة محاور هي تطوير نظام الشّبكة السّعوديّة للمدفوعات وتقديم بطاقات مسبقة الدّفع، ووضع خطة تطويريّة لنظام السّداد، وتطوير نظام التّحويلات الماليّة للمدفوعات منخفضة القيمة لجذب وإدخال شريحة من المجتمع في القطاع المصرفي.

2.4. جهود بعض الدول العربيّة الأخرى:

أعلن كلّ من المغرب والأردن وفلسطين ولبنان خلال العام 2016 عن خطط لإنشاء قاعدة تحليّة لاستراتيجية جديدة لتعميم الخدمات الماليّة، تركّز على المؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة، ومدفوعات سداد الرّقمية والنّساء.

ففي الأردن، تبنّى البنك المركزي الأردني سياسة لتعزيز الشمول المالي؛ من خلال المحاور التّالية:

- ✓ تحسين الوصول إلى التّمول؛ خاصّة للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة؛
- ✓ توفير البنية التّحتيّة اللازمة لتعزيز الشمول المالي؛ من خلال تطوير وإعادة هيكلة نظم الدّفع والتّسويات، والانتقال من بيئة دفع ورقية إلى بيئة إلكترونيّة، وتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني؛
- ✓ نشر الثّقافة الماليّة والمصرفيّة (محو الأميّة الماليّة)؛ من خلال إطلاق مشروع لنشر وتعميق الثّقافة الماليّة؛
- ✓ توسيع نطاق رقابة البنك المركزي لتغطّي شركات التّمول الأصغر؛
- ✓ حماية المستهلك المالي؛ من خلال تعليمات التّعامل مع العملاء بعدالة وشفافيّة، واستحداث قسم "حماية المستهلك المال"، ضمن دائرة الرّقابة على القطاع المصرفي.

أمّا سلطة النقد الفلسطينيّة، فقد اتّخذت الإجراءات التّالية لتعزيز الشمول المالي (اتحاد المصارف العربيّة، واقع الشمول المالي في العالم العربي وآليات المصارف العربيّة لتعزيزه، جوان 2016، صفحة 8):

- ✓ خلق بيئة قانونيّة وتنظيميّة لحماية مستهلكي الخدمات الماليّة؛
- ✓ وضع استراتيجية وطنيّة للشمول المالي؛
- ✓ نشر التّوعية الماليّة والمصرفيّة؛
- ✓ تطوير وإطلاق نظام الرّبط الجغرافي، الذي يهدف لتشجيع البنوك للتّفرّع في المناطق النائية؛

✓ وضع استراتيجية ترخيص وتفرع البنوك.

وفي المغرب، حول نشاط الادّخار البريدي إلى مؤسسة مصرفية منظمة تحمل اسم "البريد بنك"، وهي شركة تابعة بصفة كاملة لمؤسسة بريد المغرب، حصلت من البنك المركزي المغربي على رخصة ذات مسؤولية محدودة، وأوكلت إليها مهمة تعزيز الشمول المالي؛ حيث تسمح له بممارسة كافة الأنشطة المصرفية، ومن أهم مسؤوليات البريد بنك في المغرب هو تحسين نفاذ التمويل والخدمات المالية والمصرفية، مع التركيز على المناطق الريفية. يفتح البريد بنك حالياً 2000 حساب يومياً، وهو يعدّ من أفضل نماذج البنوك البريدية في العالم النامي؛ حيث يملك شبكة واسعة من الفروع تبلغ حوالي 1800 فرع يقع نصفها في المناطق الريفية، وقد تمت إضافة 250 فرع جديد في نهاية عام 2015، ليعخدم المناطق المحرومة من الخدمات المصرفية (صندوق النقد العربي، 2017).

فكرة التوأمة بين البريد والبنك فكرة جذابة للواقع الجزائري؛ حيث يتعامل أغلب المواطنين الجزائريين مع مكاتب البريد، وإذا تولت مكاتبها الترويج والتسويق للمنتجات المالية؛ فإنها ستلقى إقبالا لا مثيل له، مقارنة بشبايك البنوك. في السودان، قام بنك السودان المركزي بمجموعة من المجهودات خصّصت الشمول المالي، وتتمثل في (نورين، سبتمبر 2015، صفحة 10):

- ✓ توسيع رقعة الانتشار المصرفي بزيادة عدد فروع البنوك وتوزيعها؛
- ✓ جذب المدخّرات وزيادة الوعي المصرفي، والاهتمام بتسهيل إجراءات فتح الحسابات؛
- ✓ التوسّع في عملية التمويل الأصغر الذي يلعب دوراً بارزاً في الشمول المالي؛ حيث يستهدف الفقراء الذين يمثلون النسبة الأكبر من المحرومين مالياً؛
- ✓ إدخال خدمات ومنتجات مصرفية إلكترونية جديدة، مثل بطاقة كاش كارد، الدّفع عبر الهاتف المحمول لتقليل من استخدام النّقد، والحكومة الإلكترونية التي تهدف إلى الانتقال من التّحصيل التقليدي إلى التّحصيل الآلي.

وفي تونس، تمّ تحديد استراتيجية وطنية لدعم الشمول المالي، تركز على المحاور التالية (مبادرة الشمول المالي FIARI، 2020، صفحة 7):

- ✓ تمويل وإعادة تمويل مؤسسات التمويل الأصغر بكلفة معقولة؛
- ✓ دعم الاندماج المالي عبر تحسين الوصول لخدمات التمويل الرقمي؛
- ✓ توفير تأمين أصغر يقدم خدمات مناسبة لحاجيات الشريحة محدودة الدخل والمؤسسات متناهية الصغر والصغرى؛
- ✓ الارتكاز على التثقيف المالي لتحسين القدرة على الاختيار واتخاذ القرار؛

✓ التقييم الاجتماعي والاقتصادي للشمول المالي، بوضع أهداف كمية للاستراتيجية ومؤشرات قياسها ومتابعة نتائجها.

قام البنك المركزي التونسي بوضع نموذج للمالية الرقمية يسمى بـ: "قيادة البنوك"؛ حيث يرخّص من خلاله لشركات بين البنوك والمؤسسات غير البنكية، وذلك لتسهيل افتتاح المحافظ الإلكترونية وتطوير شبكات شراء/بيع، ونظم الأموال الإلكترونية (مجموعة البنك الدولي، سبتمبر 2016، صفحة 12).

أما في الجزائر، فتندرج ضمن التشريع الجزائري أحكام المواد 119 مكرر و119 مكرر 1 من الأمر رقم 11-03 المعدل والمتّم إلزامية مبدأ الحق للجميع في فتح حساب بنكي وحماية المستهلك؛ من خلال إلزام البنوك والمؤسسات المالية بتزويده بالمعلومات الخاصة بالتسعيرات والشروط المطبقة على المنتجات المالية التي تعرضها للجمهور. كما يندرج في النظام رقم 01-13 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية الصادر عن مجلس النقد والقرض بتاريخ 8 أفريل 2013، الخدمات المصرفية التي ينبغي على البنوك أن تقدمها مجاناً بهدف تعزيز الشمول المالي للطبقات الأكثر هشاشة (بنك الجزائر، نوفمبر 2014، صفحة 132).

كما يسمح لكل شخص طبيعي أو معنوي الذي رفض له فتح حساب أن يتصل بمصالح بنك الجزائر الذين بدورهم يعينون بنكاً يلزم بفتح الحساب. وفي مجال عصنة أنظمة الدفع، فقد أدخل بنك الجزائر نظامين للدفع بين البنوك، ويتعلق الأمر بنظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، ونظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (بنك الجزائر، نوفمبر 2014، صفحة 143).

نعمل مصالح بنك الجزائر على تحضير تعليمتين تطبيقيتين تهدف إلى تعزيز الإطار التنظيمي للشمول المالي، إحداها تتعلق بالشروط العامة والخاصة لاتفاقية حساب الودائع، والأخرى تتعلق بالإجراءات التسهيلية للخدمات المالية (بنك الجزائر، الأنشطة المبرمجة في الجزائر حول اليوم العربي للشمول المالي، 2021).

كل الإجراءات والتدابير التي أعلن عنها وتبناها البنك المركزي الجزائري تبقى غير كافية، خاصة في ظل سوء انتقال المعلومة وغياب الشفافية، لذا وجب التقرب أكثر من المتعاملين الماليين والاقتصاديين، والوصول إلى جميع فئات المجتمع لنشر الثقافة المالية وتعزيز جاذبيتها لدى المواطنين (بالارتكاز في ذلك على عنصر الثقة).

5. خاتمة:

أصبح الشمول المالي مفهوماً لا بد من تعميمه من أجل مكافحة الفقر، وتقليص الفجوات بين الطبقات الاجتماعية في الجزائر؛ ومن ثم تحقيق عدالة مالية تسمح للفئة الهشة بولوج الدائرة المالية والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد.

1.5. النتائج:

توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ يشمل الشمول المالي ثلاثة أبعاد رئيسية: الوصول إلى الخدمة المصرفية، استخدام الخدمة المصرفية وجودة الخدمة المصرفية؛ لكل منها مؤشرات قياس؛
- ✓ يُمثل تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي عاملاً أساسياً لتحقيق مجموعة من الأهداف؛ منها: الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، توفير مناصب شغل، تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمكين المرأة؛
- ✓ يمكن لأية دولة تحقيق الشمول المالي عن طريق عمل دراسة من أجل معرفة الخدمات المالية الموجودة، وإذا ما كانت مناسبة للمستهلك وماذا يُريد بالضبط منها؛
- ✓ على مستوى العلاقة بين العديد من المؤشرات ومؤشرات الشمول المالي، يلاحظ أن الدول التي شهدت مستويات إيجابية لها؛ سجلت مستويات أعلى من الشمول المالي؛
- ✓ يمكن إيجاز أهم متطلبات تحقيق ونجاح الشمول المالي فيما يلي: تنوع هيكل القطاع المصرفي؛ ضعف نسب التركيز المصرفي، خفض كلفة المعاملات المصرفية إلى مستويات التكلفة الحدية، تعزيز البنية التحتية للقطاع المصرفي، تطوير القطاع المالي، توفير عدد من المقومات منها: أنظمة كفؤة للدفع مع الصيانة والمتابعة، نظم للاستعلام الائتماني والإقراض المضمون، سجلات الأصول، التثقيف المالي، مرونة بيئة الأعمال.

2.5. الاقتراحات:

- ✓ ينبغي على الحكومة الجزائرية الارتكاز على تحقيق العدالة الاجتماعية بتعميق الوصول المالي، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين في كلٍّ من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني؛
- ✓ ينبغي على البنك المركزي الجزائري الأخذ بزمام المبادرة والاستمرار في بذل الجهود التوعوية بهدف تغيير سلوك الادّخار لدى المواطنين وحثّهم على توجيه مدخراتهم نحو المؤسسات المالية الرسمية؛
- ✓ تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية، ما يساعد على فتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظراً لسهولة الدخول وقلة التكاليف؛
- ✓ تشكيل لجان وطنية للشمول والتثقيف المالي، تقوم بدراسة للوضع الحالي وبناء استراتيجية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الجزائري.

6. المراجع:

1.6. قائمة المراجع باللغة العربية:

- (1) اتحاد المصارف العربية. (جوان 2016). واقع الشمول المالي في العالم العربي وآليات المصارف العربية لتعزيزه. مجلة شهرية متخصصة (427).
- (2) اتحاد المصارف العربية. (مارس 2017). الشمول المالي: حاجة عربية للحد من الفقر. مجلة اتحاد المصارف العربية (436). تاريخ الاسترداد 04 26، 2021، من <https://shortest.link/fro>

- 3) أسماء دردور، و سعيدة حركات. (جويلية 2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) باستعمال نموذج ARDL. الاستراتيجية والتنمية، 10(4).
- 4) بنك الجزائر. (2021). الأنشطة المبرمجة في الجزائر حول اليوم العربي للشمول المالي. تم الاسترداد من bank-of-algeria.dz
- 5) بنك الجزائر. (نوفمبر 2014). التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر: التقرير السنوي لعام 2013. الجزائر.
- 6) بهناس العباس، حميد رسول، و بلعباس عز الدين بسياسة. (ديسمبر 2019). أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية. مجلة معارف، 14(2).
- 7) حنين عمر بدر عجوز. (مارس 2017). دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء: دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة. كلية التجارة، غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.
- 8) رفيقة صباغ، و سليمة غرزي. (2020). الشمول المالي في الدول العربية: واقع وآفاق. مجلة أبعاد اقتصادية، 10(2)، صفحة 517.
- 9) زهرة سيد اعمر، و عبد الفتاح دحمان. (مارس 2020). التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي: دراسة حالة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. مجلة التكامل الاقتصادي، 8(1).
- 10) سمير عبد الله. (2016). الشمول المالي في فلسطين. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). تاريخ الاسترداد 26 04، 2021، من <https://www.findevgateway.org/ar/paper/2017/08/alshmw1-almary-fy-flstyn>
- 11) سميرة بولحبال، و نجيب الله حاكمي. (جوان 2019). أثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 6(1).
- 12) شاكر محمود عبد الغفور السامرائي. (18 07، 2018). دور المصارف الإسلامية في تحقيق أبعاد الاشتغال المالي في الأردن. 9. المفرق، المعهد العالي للدراسات الإسلامية قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، الأردن: جامعة آل البيت.
- 13) صندوق النقد العربي. (2017). فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية. تم الاسترداد من <https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2019/eng/assets/pdf/imf-annual-report-2019-ar.pdf>
- 14) فضيل البشير ضيف. (جوان 2020). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. مجلة إدارة الأعمال والأبحاث الاقتصادية، 6(1).
- 15) لمياء عماني، وفاء حمدوش، و عائشة سلمى كيجلي. (2020). استراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 9(2).
- 16) مبادرة الشمول المالي FIARI. (2020). التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية 2020. مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI.
- 17) مجدي الأمين نورين. (سبتمبر 2015). الخدمات المالية بين الاتبعاد والشمول. مجلة المصرفي(77).
- 18) مجموعة البنك الدولي. (سبتمبر 2016). الإدماج المالي في تونس لدوي الدخل المحدود والمؤسسات متناهية الصغر: لمحة عامة.

19) هبة عبد المنعم، و كريم زايدي. (جوان 2020). المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

20) وفاء حمدوش. (أفريل 2020). أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي: دراسة حالة الدول العربية. مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، 3.

2.6. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

21) CGAP و Arab Monetary). January 2017. (Financial Inclusion Measurement In The Arab World .C: Working paper.

22) The World Bank. (2014). Global Financial Development: Financial Inclusion. Washington: DC.

7. الملاحق:

ملحق رقم 01: هيكل القطاع المصرفي، بنوك محلية وأجنبية (2010-2019)

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	*2019
البحرين	50	48	46	47	46	46	46	43	42	42
	بنوك محلية									
	بنوك أجنبية	58	57	57	57	57	57	58	56	55
	الإجمالي	106	103	104	103	103	103	101	98	97
السعودية	12	12	12	12	12	12	12	13	13	12
	بنوك محلية									
	بنوك أجنبية	9	11	11	11	11	11	12	13	13
	الإجمالي	21	23	23	23	23	24	25	26	25
السودان	28	28	29	30	30	30	30	30	30	30
	بنوك محلية									
	بنوك أجنبية	6	6	6	7	7	7	7	7	7
	الإجمالي	34	34	35	37	37	37	37	37	37
فلسطين	8	8	8	7	7	7	7	7	7	7
	بنوك محلية									
	بنوك أجنبية	10	10	10	10	10	10	8	7	7
	الإجمالي	18	18	18	17	16	15	15	14	14
الكويت	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11
	بنوك محلية									
	بنوك أجنبية	10	10	11	11	12	12	12	12	12
	الإجمالي	21	21	22	22	23	23	23	23	23
لبنان	43	42	42	42	41	41	39	39	39	39
	بنوك محلية									
	بنوك أجنبية	11	12	12	14	12	11	10	10	10
	الإجمالي	54	54	54	56	55	50	49	49	49
ليبيا	16	16	17	17	17	17	17	18	18	18
	بنوك محلية									
	بنوك أجنبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	الإجمالي	..	..	..	..	..	..	..	..	..
المغرب	12	12	12	12	12	12	12	17	17	17
	بنوك محلية									
	بنوك أجنبية	7	7	7	7	7	7	7	7	7
	الإجمالي	19	19	19	19	19	19	24	24	24

المصدر: (عبد المنعم و زايدي، جوان 2020، صفحة 31).

ملحق رقم 02: هيكل القطاع المصرفي، البنوك التقليدية والمتوافقة مع الشريعة (2010-2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019*
البحرين	بنوك تقليدية	80	80	77	80	80	78	78	77	76
	بنوك متوافقة مع الشريعة	27	26	26	24	23	25	23	21	21
	الإجمالي	107	106	103	104	103	103	101	98	97
السعودية	بنوك متوافقة مع الشريعة	34	34	35	37	37	37	37	37	37
	الإجمالي	34	34	35	37	37	37	37	37	37
	بنوك تقليدية	16	16	16	15	14	12	12	11	11
فلسطين	بنوك متوافقة مع الشريعة	2	2	2	2	2	3	3	3	3
	الإجمالي	18	18	18	17	16	15	15	14	14
	بنوك تقليدية	15	15	16	16	17	17	17	17	17
الكويت *	بنوك متوافقة مع الشريعة	6	6	6	6	6	6	6	6	6
	الإجمالي	21	21	22	22	23	23	23	23	23
	بنوك تقليدية	49	49	49	51	50	45	44	44	44
لبنان	بنوك متوافقة مع الشريعة	5	5	5	5	5	5	5	5	5
	الإجمالي	54	54	54	56	55	50	49	49	49
	بنوك تقليدية	16	16	17	17	17	17	18	18	18
ليبيا	بنوك متوافقة مع الشريعة	0	0	0	0	0	0	1	1	1
	الإجمالي	16	16	17	17	17	17	19	19	19
	بنوك تقليدية	19	19	19	19	19	19	19	19	19
المغرب	بنوك متوافقة مع الشريعة	0	0	0	0	0	0	5	5	5
	الإجمالي	19	19	19	19	19	19	24	24	24
	بنوك تقليدية	19	19	19	19	19	19	19	19	19

المصدر: (عبد المنعم و زايد، جوان 2020، صفحة 32).

ملحق رقم 03: هيكل القطاع المصرفي، البنوك الخاصة والعامة (2010-2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	*2019
البحرين	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	106	105	102	103	102	102	102	100	97	96
	107	1	1	1	1	1	1	1	1	1
السودان	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
	30	30	31	33	33	33	33	33	33	33
	34	34	35	37	37	37	37	37	37	37
السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	21	23	23	23	23	23	24	25	26	25
	21	23	23	23	23	23	24	25	26	25
فلسطين	2	2	2	2	2	2	3	3	3	3
	16	16	16	15	15	14	12	12	11	11
	18	18	18	17	17	16	15	15	14	14
الكويت	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	21	12	22	22	23	23	23	23	23	23
	21	12	22	22	23	23	23	23	23	23
لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	54	54	54	56	55	53	50	49	49	49
	54	54	54	56	55	53	50	49	49	49
ليبيا	6	6	7	7	7	7	7	7	7	7
	10	10	10	10	10	10	10	11	11	11
	16	16	17	17	17	17	17	18	18	18
المغرب	6	5	5	5	5	5	5	7	7	7
	13	14	14	14	14	14	14	17	17	17
	19	19	19	19	19	19	19	24	24	24

المصدر: (عبد المنعم و زايدي، جوان 2020، صفحة 33).

ملحق رقم 04: مؤشرات التركيز، حصة أكبر البنوك العاملة من إجمالي الودائع المصرفية (2010-2019)

2019	2017	2015	2010	2019	2017	2015	2010	2019	2017	2015	2010	
حصة أكبر عشر بنوك				حصة أكبر خمس بنوك				حصة أكبر ثلاث بنوك				
80.2	79.2	54.5	62.9	52.4	45.2	32.0	40.7	28.9	28.1	18.7	27.6	البحرين
93.9	91.6	92	...	66.2	61.7	62.6	...	46.7	43.9	44	...	السعودية
77	77	72	78	64	64	60	53	53	57	46	33	السودان
94.3	94.2	92.8	92.4	70.4	70.4	70.3	75	55.3	56.4	56.8	62.8	فلسطين
99.92	99.87	99.89	99.87	76.67	77.7	78.72	81.55	61.7	62.9	63.03	62.23	الكويت
76.7	76.78	76.31	73.34	49.49	49.12	48.81	49.52	33.99	33.89	34.87	36.53	لبنان
96.2	96.3	96.1	99.1	85.4	85.5	85	94.3	61.1	66.5	66.4	78.8	ليبيا
98.8	98.7	99.0	99.0	78.9	80.3	80.9	79.9	64.2	65.9	66.0	64.7	المغرب

المصدر: (عبد المنعم و زايدى، جوان 2020، صفحة 35).

ملحق رقم 05: مؤشرات التركيز، حصة أكبر البنوك العاملة من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة (2010-2019)

* 2019	2017	2015	2010	2019	2017	2015	2010	2019	2017	2015	2010	
حصة أكبر عشر بنوك				حصة أكبر خمس بنوك				حصة أكبر ثلاث بنوك				
75.2	76.0	70.6	76.2	47.2	41.3	40.1	46.1	28.5	30.7	29.7	30.0	البحرين
94.2	91.3	92	...	64.9	60.7	61.65	...	45.8	43.8	43.3	...	السعودية
...	76	71	71	...	59	56	57	...	48	43	44	السودان
94	93.7	92.2	93.2	71.7	71.7	72.4	75	55	55.7	58	62	فلسطين
99.32	99.23	99.31	98.88	73.79	76.02	78.3	79.44	57.43	58.99	60.61	59.57	الكويت
70.51	73.39	72.5	73.46	42.35	45.12	45.45	48.36	27.43	30.6	30.64	32.21	لبنان
99.2	98.9	98.4	98.9	92.5	92.3	91.2	93.4	77.8	77.7	79.5	76	ليبيا
98.9	99.0	99.0	99.4	80.6	81.1	81.5	79.7	63.3	64.1	64.8	62.7	المغرب

المصدر: (عبد المنعم و زايدى، جوان 2020، صفحة 35).